الثورة
الخميس 16 ذو الحجه 1433هـ 1 نوفمبر 2012م العدد (17515)

تنفيذ مشاريع تنموية بعدن ولحج وأبين والضالع

عدن / سبأ:

■ ناقش الفريق الاستشاري الفني للصندوق الاجتماعي للتنمية في اجتماعه امس الأول بعدن خطة النزول الإشرافي لتفقد العمل في المشاريع الجاري تنفيذها حاليا في محافظات عدن ولحج وأبين والضالع.

وتشمل تلك المشاريع سفلتة وشق الطرقات وبناء وحدات صحية ومدارس ومياه وصرف صحي وتشييد خزانات لحفظ مياه الأمطار والاستفادة منها في ري الزراعة.

واستعرض الاجتماع الذي ترأسه المستشار الفني للفريق المهندس عدنان عبدالسلام السماوي خطة توزيع الفريق الذي يضم 17 كادرا فنيا واستشاريا عقب إجازة العيد للتأكد من مدى التزام المتعاقدين مع الصناديق في ضوء مسودات المناقصات وبنودها وشروطها القانونية وتنفيذها في الوقت المحدد.

جبران: حل مشكلة البطالة يتطلب إصلاحاً اقتصادياً ورفع معدل النمو

خاص/الثورة

■ قال الخبير الاقتصادي الدكتور محمد جبران أن حل مشكلة البطالة يتطلب إصلاحاً اقتصادياً يمنياً، والعمل على رفع معدل النمو.

وأكد على ضرورة زيادة الإنتاجية حيث إن نمو الإنتاجية هو القوى المولدة للناتج المحلي، ويتم زيادة الإنتاجية من خلال تحسين نوعية العمالة، وكفاءة استخدام الموارد الطبيعية، والتحسين التكنولوجي، وتحسن الإدارة وكفاءة التخصيص.

وشدد على أهمية زيادة معدلات الادخار والاستثمار والتدخل الحكومي وكذا استغلال موقع مدينة عدن وتسليم إدارتها إلى كفاءة متخصصة تستطيع أن تجذب إليها استثمارات كبيرة ودولية والتركيز والاهتمام على القطاعات الواعدة والإصلاح المالي والنقدي.

851 مليون ريال تكلفة مشروع استثماري بمحافظة صنعاء

خاص / الثورة

■ بلغ عدد المشاريع الاستثمارية بمحافظة صنعاء خلال النصف الأول من العام الجاري مشروعين استثماريين بتكلفة استثمارية تبلغ 851 مليون ريال .

وقالت الهيئة العامة للاستثمار إن المشروعين سيوفران فرص عمل تقدر بـ 36 فرصة عمل .

وكان عدد المشاريع الاستثمارية المسجلة بمحافظة صنعاء قد بلغ نحو 12 مشروعاً استثمارياً العام الماضي 2011م .

واستقطبت محافظة صنعاء خلال الربع الثالث من العام الماضي 2011م نحو 95% من رأس المال الاستثماري المسجل بالهيئة العامة للاستثمار وفروعها بالمحافظات.

وبينت النشرة الإحصائية الفصلية الصادرة عن الهيئة أن المحافظة استقطبت نحو 128 ملياراً و442 مليون ريال . كما توفر الاستثمارات قرابة 652 فرصة عمل.

دعوة القطاع الخاص للقيام بمهام الإنتاج والتسويق الزراعي

خاص/الثورة

■ دعت دراسة إلى قيام القطاع الخاص بمهام الإنتاج والتسويق الزراعي وأن تنحصر مهمة الدولة في الاستثمار في البنى التحتية وفي الإسناد المؤسسي والهيكلي والتسويقي والتنظيمي.

وشددت الدراسة التي أعدها الدكتور ناصر العولقي إلى توفير الأموال اللازمة من القروض والمساعدات والمخصصات الاستثمارية الحكومية والخاصة لتحقيق أهداف القطاع الزراعي وإعادة النظر في أهداف صندوق تشجيع الإنتاج الزراعي والسمكي وتنظيمه بما يتوافق تماماً مع متطلبات وأهداف القطاع الزراعي والسمكي.

وأوصت بإعادة النظر في نظام العلاقات الزراعية وتشجيع قيام جمعيات زراعية إنتاجية ودعم هذه الجمعيات في مجال الإنتاج والتسويق وتطوير مؤسسات التسويق الزراعي وربطها بالتنمية الزراعية.

كما دعت إلى إعادة النظر في مؤسسات البحث العلمي الزراعية ورفدها بالكوادر العلمية المتخصصة وربط أبحاثها بأهداف القطاع الزراعي.و رفع كفاءة العاملين في القطاع الزراعي بواسطة برامج التدريب والتأهيل والإرشاد.

ولفتت إلى أهمية تطوير أجهزة الإرشاد الزراعي وتوفير الدعم المادي والمعنوي للإرشاد الزراعي لكي يقوم بمهامه في نقل نتائج البحوث الزراعية إلى المزارعين وكذا توفير البيانات والإحصاءات الأساسية لخدمة الإنتاج والتسويق الزراعي.

وأكدت على التوسع الرأسي في زراعة الحبوب والإنتاج الحيواني من خلال استخدام أحدث التقنيات العلمية والتكنولوجية وزيادة الرقعة الزراعية من خلال التوسع الأفقي بإصلاح المدرجات في مناطق المرتفعات، واستصلاح أراضي زراعية جديدة في مناطق السيول وإكمال مشاريع الري في سد مأرب والتوسع في بناء السدود والمنشآت المائية الأخرى التي تثبت جدواها الفنية والاقتصادية.

كما شددت على التركيز على أزمة المياه وتطبيق السياسات والبرامج والمشاريع التي تحد من الاستنزاف العشوائي والجائر للمياه الجوفية وإعادة النظر في التركيبة المحصولية للإنتاج النباتي والتركيز على محاصيل الحبوب على حساب المحاصيل الأخرى التي تعتمد على المياه الجوفية وخاصة زراعة الموز والمانجو والقات وذلك بتنفيذ سياسة دعم وسياسة سعرية تشجع هذا الاتجاه لتغيير النمط المحصولي وخاصة للحد من زراعة القات.

وأوصت بتوفير المناخ الاستثماري الملائم والمستقر لجذب الاستثمارات الزراعية المحلية والأجنبية وبالذات في مجال الإنتاج الغذائي من اللحوم والألبان والحبوب و زيادة القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية في الأسواق الخارجية وخاصة في دول الخليج العربية واستكمال التشريعات المنظمة لمدخلات ومخرجات القطاع الزراعي.

كما دعت إلى تشجيع دور المرأة في الريف وبما يؤدي إلى زيادة الإنتاج والحد من الفقر و تشجيع مشاركة المجتمع من خلال الجمعيات الزراعية والسمكية وجمعيات منتفعي المياه في وضع السياسات والبرامج والمشاريع وتنفيذها.

تقرير حكومي :

تعثر الأنشطة الاقتصادية والاستثمارية خلال العام الماضي أدى إلى تفاقم مشكلة البطالة

كتب/ محمد راجح

■ أكد تقرير حكومي أن تعثر الكثير من الأنشطة الاقتصادية وتعليق معظم المشاريع الاستثمارية أدى إلى تفاقم مشكلة البطالة خلال العام 2011م.

وتعد مشكلة البطالة أحد أهم التحديات التي تواجه عملية التنمية وتساهم في تقويض الاستقرار السياسي والأمني في البلاد خاصة وأنها تتركز بدرجة عالية في أوساط الشباب بنسبة تبلغ 52.9% في الفئة العمرية (15-24) سنة، كما تبلغ نسبة 44.4% في الفئة العمرية (25-59). وتنتشر البطالة حتى بين المتعلمين فحوالي 25% من العاطلين هم ممن يحملون مؤهلات التعليم الثانوي فما فوق.

وطبقاً للتقرير الخاص بالبرنامج الحكومي للاستقرار والتنمية فإنه خلال عام 2011م، ازدادت مشكلة البطالة تفاقماً نتيجة تعليق معظم المشاريع الاستثمارية وتعثر كثير من الأنشطة الاقتصادية التي تستوعب معظم الأيدي العاملة مثل الزراعة، والصناعة التحويلية، والبناء والتشييد، والسياحة، والنقل.

وتتجلى مظاهر ذلك في تسريح كثير من العاملين، وإعطاء بعض العاملين إجازات بدون راتب، وتخفيض بعض المنشآت لساعات العمل مقابل إعطاء جزء من الراتب وبالنتيجة، أضحت البطالة أمراً غير مقبول اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً وأمنياً. وتمثل تهديداً للسكينة العامة والاستقرار الاجتماعي.

وللحد من البطالة بحسب التقرير من المهم تسريع جهود إعادة أعمار المناطق المتضررة وإنعاش القطاعات الإنتاجية وتحسين البنية التحتية.

كما تعول اليمن على استيعاب العمالة اليمنية في أسواق العمل الخليجية. وسيؤدي ذلك إلى أثر سريع في تحسين مستويات المعيشة وسيسهم بصورة فعالة في تثبيت الأمن والاستقرار.

ويشير التقرير إلى أن التطورات التي شهدها الاقتصاد اليمني خلال العام الماضي تركت أثراً سلبياً مزدوجاً على الحياة المعيشية للسكان متمثلاً في انخفاض القوة الشرائية بسبب تصاعد الأسعار من جهة، وفقدان الوظائف الأمر الذي يقود لزيادة شدة الفقر بين الأسر الفقيرة وكذلك انزلاق الكثير من الأسر تحت خط الفقر الوطني.

وتفيد التقديرات بارتفاع نسبة الفقر إلى حوالي 54.4% من السكان عام 2011م.

وتظهر نتائج المسح المنفذ من قبل برنامج الأغذية العالمي ارتفاع نسبة انعدام الأمن الغذائي إلى حوالي 44.5% من السكان عام 2011م مقارنة بحوالي 32.1% عام 2009م. وهذا يعني ارتفاع عدد السكان الذين لا يستطيعون الحصول على غذاء كافي إلى أكثر من 10 ملايين نسمة بحلول نهاية عام 2011م، مما يستدعي توسيع برامج وآليات الحماية الاجتماعية بصورة عاجلة للفئات الأشد فقراً وتضرراً.

وتقوم الحكومة خلال العام الحالي بجهود مضنية لمعالجة مشاكل الفقر والبطالة من خلال العمل على دفع عجلة التنمية وتحريك الأنشطة الاقتصادية وخلق بيئة مستقرة جاذبة للاستثمار وإيجاد خطة فاعلة لاستيعاب تمويلات المانحين وتنفيذ مشاريع تنموية خلال الفترة القادمة ستسهم في استقطاب الكثير من الأيادي العاملة للحد من البطالة ومكافحة الفقر.

وتتمثل رؤية الحكومة في تنشيط النمو الاقتصادي للحد من البطالة من خلال حزمة من السياسات والبرامج الرامية لتهيئة الظروف الملائمة لحفز نمو القطاعات الإنتاجية وخاصة تنمية القطاع الزراعي وتعزيز الأمن الغذائي وتحقيق الاستغلال الأمثل للثروة السمكية وتنشيط قطاع السياحة وتكثيف الجهود لتوسع دائرة البحث والتنقيب على النفط والغاز. وفي ضوء ذلك، يتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي بحوالي 2.8% في المتوسط خلال 2013-2012م.

ويعد انخفاض النمو المتوقع أمر منطقي كون فترة البرنامج هي مرحلة تهيئة للنمو، وبالنتيجة سينعكس ذلك إيجاباً في توليد فرص العمل والتخفيف من الفقر خلال الأعوام اللاحقة للبرنامج.